

حسن الأداء الصرفي في الاستعمال اللغوي

م. م. احسان فؤاد عباس

جامعة القادسية / كلية التربية

ملخص البحث:

((والمجاز متى كثر استعماله كان حقيقة عرفاً))^(١) قالها ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) قديماً، واليوم هي اقتصاد للجهد اللغوي المبدول في الطاقات التوليدية للمعجم العربي، ولاسيما في التوسع الدلالي بوساطة المجاز وسيلة التوليد اللغوي الخلاق.

إذ تمثل هذه الدراسة تطبيقاً لمبادئ نظرية رصدت من خلالها صيغ اللغة (فَاعِل، مَفَاعَلَة، فَعَالَة) من بين أخواتهن - إنموذجاً تمثيلاً - لبيان معناها الأصلي للمشاركة، وبالمجاز، وآلياته من: (الاستعمال، والتداول، والقرينة، و السياق) من تغيير هذا المعنى بحسب الحاجات التعبيرية، وهو توسع دلالي لا يفجر بناء الكلمة - كما سنرى في البحث - بل يضمّنها معاني جديدة متفرّعة عن معناها الأوّل من دون تغيير مادتها، أي: إنه يمكن إعادة استعمال صيغ مأخوذة من متن اللغة للتعبير عن المعاني المستجدة من دون إرهاب النظام الاشتقائي الذي يتعدّر عليه ابتداء صوغ صرفي جديد لكل معنى طارئ لمحدودية أوزانه قبالة ما يحتاج إليه. لهذا قام البحث على: (أنظمة التوليد) ماراً بـ (الاشتقاق) الذي يوصل إلى حاجة المستعمل، ومن بعدها الصيغ التي اخترتها لبيان ما للمجاز من أثر في تغيير الدلالة المحتاج إليها نتيجة التطور الهائل في مندوحة العلوم، والثورة التقنية (التكنولوجيا)، مع تعقد المفاهيم، والمسميات المستحدثة في عصرنا، حتّى صار البحث قائماً على دراسة صرفية دلالية تثبت الوضع الأصلي للبنية، وأثر الاستعمال في تطور الصيغ لمعنى، مع وجود معانٍ آخر إغناءً للغة بطرائقها، ثمّ إغنائها المتكلم باللغة.

البحث

سمت ردها إلى أصول: (ثنائية، أو ثلاثية)؛ كما يفعل بأسماء المعاني، وبأسماء الأفعال^(٢)؛ لذا يجر الأخذ في الحساب عند دراسة ظاهرة معجمية - ولاسيما في مستوى الصرف - من بين أخواتها اللسانيات أن تخضع لسنة التحول، والارتقاء، مع ما يصاحبه من انحراف عن مقاييس اللغة، وتأصيلاتها الأخر من الشذوذ عن الأسس اللغوية: (الصرفية، أو النحوية)^(٤)؛ لأنّ اللكسيمات: (الوحدات المعجمية وظيفتها تستنفذ في خدمة بناء الصيغ)^(٥). داخل المدوّنة النحوية بمستوياتها المعرفية، وهو ما يُفسّر

إنّ الإجابة في علوم اللغة لها محاسنها، وفضائلها؛ ومنه الصرف، أو التصريف القائمة على البناء المنظم تنظيمياً نادراً يعكس واقع نتائجه المستندة إلى: أبنية قياس، و عمليات موازنة جعلت هذا التنظيم أكثر صرامة لطرائق البناء الصرفي؛ بل اللغوي^(٢).

فالوحدة الصرفية (الجزر) المنتسب إليها المعنى المعجمي تمثل قلباً حصيناً، لا ينفك إلّا بالاشتقاق الساعي وراء حصر الأبنية الصرفية للأسماء في

لنا اختلاف الصيغ، أو الأبنية الصرّفية في تطورها العربي من حيث: خصوصيتها، وطاقاتها التوليدية، وما يتبعها من التّرج في الدلالة من: (العام إلى الخاص)، والعكس واقع أيضاً، أو الانتقال من الحقيقة إلى المجاز.

كل ذلك دفعني لدراسة طائفة من هذه الصيغ، وما يجري فيها، وعليها من تغيير معنوي بعدها أكثر فاعلية في التوليد المعجمي، والإشارة إلى تطورها الصرّفي في اللغة العربية.

في هذا النظام هناك مناهج دراسية عدّة توغلت في رسم ملامحه بوضوح؛ حتى كتبت فيه دراسات كثيرة، و نلمس فيه التركيب الذي يتكوّن من صف الكلمات ضمن إطار معين، ومنها ما يُعرف بالمنهج:

ولمّا كان هذا الضرب من التوليد المعجمي معتمداً (أشدّ الاعتماد) على استغلال الطاقات التصريفية في اللغة، و المدروسة - غالباً - ضمن الاشتقاق، لذا سأقف عند المفاهيم الآتية:

ب. النظام التركيبي:
في هذا النظام هناك مناهج دراسية عدّة توغلت في رسم ملامحه بوضوح؛ حتى كتبت فيه دراسات كثيرة، و نلمس فيه التركيب الذي يتكوّن من صف الكلمات ضمن إطار معين، ومنها ما يُعرف بالمنهج: (التحويلي، أو الوصفي، أو التوليدي، أو...) (١٠). وكلها تصب في غاية البحث، وهي غاية واحدة تتمثل بوجود الوحدات المعجمية المولدة ضمن هذه المركبات بوساطة الإضافة بينها، أو النعت؛ لتعطي معاني أحر تختص عن غيرها بالتركيب الاسمي لا الفعلية كما لو قلنا: ((القمر منير)) دالين على المخلوق المتوهج بأشعة الشمس، و لو قلنا - ناعتين: ((القمر الاصطناعي))؛ ليكون آلة كاشفة في استعمالنا هذا النظام ليوصلنا إلى نظام المعنى، أو النظام الدلالي.

ولمّا كان هذا الضرب من التوليد المعجمي معتمداً (أشدّ الاعتماد) على استغلال الطاقات التصريفية في اللغة، و المدروسة - غالباً - ضمن الاشتقاق، لذا سأقف عند المفاهيم الآتية:

١. أنظمة التوليد:

يمكن القول بأن التوليد المعجمي لا يقوم على الارتجال في وظيفته؛ بل يقوم على طرائق أساسية متكاملة قوامها بإيجاز:

ت. النظام الدلالي:

أ. النظام الصرّفي:

مدخله دراسة الصوت المجتمع، مع أقرانه في خلق البنى، والصيغ. فهو يمنح التوليد ألفاظاً جديدة عن طريق الاستعمال من: الأبنية، والصيغ الصرّفية المتواجدة في اللغة؛ إمّا بدلالاتها الوضعية، أو عن توسيع تلك الدلالات بوساطة المجاز، أو ما يُعنيه من أساليب التحول الدلالي المتبوع بتغيير معنى المادة الموضوعية بالأصل، وكذا مبنائها (١١) و هو ما أطلق عليه اللغويون، والنحويون بـ (الاشتقاق الصغير) الذي لا يتعدى الكلمات المتناسبة في: (اللفظ، و المعنى)، مع ترتيب الحروف (١٢)؛ إذ: ((ليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه؛ لأنّ في ذلك فساد للغة، وبطلان

المسحة التي فيه على نمطين:
الأول: المعنى الحقيقي، وهو ما خلا من المجاز.

الآخر: يختص بطرائق استعمال المجاز بأنواعه من: (الاستعارة، المجاز المرسل، المجاز الحكمي، أو ما يُعرف بالمعاوضة) (١١)، و يمكن إضمام غيرها لها ممّا حدّه الأصوليون بـ: ((العام، الخاص، و المطلق، و المقيد)) (١٢).

بهذه الأنواع من المستويات نحصل في الدرس اللغوي على أخصب طرائق التوليد؛ لأنّه لا يتقيد

الحال في: (بَيْع) الدَّال على الشيء المباع، و هو السلعة؛ لكنه (بَاع) دلَّ على حدث عمليَّة البيع، فهو الأسبق؛ لهذا ليست الأسماء هي أصل المشتقات بالجملة.

لهذا يصير الاشتقاق في اللغة العربيَّة، وغيرها من السَّامِيَّات - في الغالب - منطلقاً من جذرٍ ثلاثي الصَّوَامت (فعل) في الوضع. و الذي يبدو لي أنَّ الاختلاف في بيان أصل المشتقات يرجع إلى بعض إجراءات الدرس القديم في الألسنيَّة الخاصَّة بأهل اللغة (أتوقفيَّة أم اصطلاحية؟) و هو الذي دفع د. عبد الصَّبور شاهين لحدِّ الاشتقاق بـ: ((صوغ كلمة فرعيَّة من كلمة أصليَّة على أساس قياس فرعي كاشتقاق الصَّفات، و أسماء الزَّمان، و المكان، ونحوها... و بناء على هذا يصبح المصدر، و الفعل الماضي كلاهما صوراً اشتقاقية لا أصلاً اشتقاقياً كما هو عند القدماء))^(١١).

أمَّا في الاستعمال، فإنَّه يُفيد معنىً عامّاً مشتركاً بين عدد المفردات التي تنفرِّع منه في الاستعمال، ثمَّ بعد ذلك تُلحق به الزوائد لتخصيص المعنى المراد منه بـ: (العام، و الخاص، و المطلق، و المقيد) بواسطة الحركات، و إشباعها. قال ابن جنِّي: ((و سبب ذلك أنَّ الحركة حرف صغير، ألا ترى أنَّ من منقَّمي القوم مَنْ كان يُسمَّى الضمَّة الواو الصغيرة، و الكسرة الياء الصغيرة، و الفتحة الألف الصغيرة. و يُوكِّد ذلك عندك أنَّك متى أشبعت، و مطلت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها))^(١٢)، أو بتضعيف أحد الصَّوَامت الأصليَّة كما يحدث في: ((فَعَلَ، فَعَّلَ، فَاعَلَ، ...))^(١٣).

وهكذا تتكوَّن مفردات اللغة العربيَّة، و تتسامى متفرِّعة عن أصولٍ ثلاثيَّة الصَّوَامت تُصاغ وفاق

بقيود الأوزان الصَّرفيَّة الموصوفة بالمحدوديَّة في القدرة التوليديَّة لما جاء عن العرب مقنَّأ، و ما خرج عنه صار شذوذاً^(١٤).

بهذا النظام التوليدي الكامل: ((النظام الصَّرفي، و التركيبي، و الدلالي)) نستطيع أن نقف على أعتاب مفهوم الاشتقاق لنصل من خلاله لأثر الاستعمال، و علو كعبه على الوضع في البنية العربيَّة؛ و لاسيما في صيغ: (فَاعَلَ، مَفَاعَلَةٌ، فَعَالَةٌ).

٢. مفهوم الاشتقاق:

كثرت حدوده قديماً، و حديثاً^(١٥) و أرى أنسبها ما نقله السيوطي (ت: ٩١١ هـ): ((الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى، مع اتفاقهما معنى، و مادةً أصليَّة، و هيئة تركيب لها، ليدلَّ بالثانوية على معنى الأصل بزيادة مفيدة))^(١٥). و قد وافق المحدثون القدماء في ذلك حينما حثَّوه بـ: ((أخذ لفظ من آخر أصل منه ليشارك معه في الأحرف الأصول، و ترتيبها))^(١٦).

فالليَّة الاشتقاق في مفهوم القدماء، و المحدثين على حدِّ سواء^(١٧)، و اختلافهم يكمن في أصل المشتقات التي يتبعها في دراسة تطوُّر مفردات اللغة بيناها، و معناها. فالبصريون يرون الأصل المصدر، و المشتق منه غيره، و الكوفيون يرون الأصل الفعل، و المشتق منه غيره^(١٨) و هو خلاف ما تناقلته كتب: النحو، و الصَّرف قديماً، و سار على سمتهم - في ذلك - المحدثون^(١٩). فبعض المصادر مثلاً: (هي من أسماء المعاني) تتحوَّل من الدلالة المركزيَّة على (الحدث) إلى الدلالة الهامشيَّة على (موضوع الحدث)، أي: من المعنى المجرد إلى المعنى الحسي^(٢٠) من مثل: (قَوْل) مصدر الفعل (قَوْلَ، قَالَ - بالإعلال -) الدَّال في مصدريته على موضوع النطق، و في الفعل على حدث النطق، و كذا

٣. (فَاعِلٌ، مُفَاعَلَةٌ) فِي الْعَرَبِيَّةِ.

هما صيغتان الأولى منهما أصل، و الأخرى مساهمة معها في المعنى. أمّا الأولى (فَاعِلٌ) فهي صيغة مزيدة بحرف واحد^(٢٨)، يُعرف باستطالة الحرف الصائت المتوسط بين فاء الفعل، و عينه؛ لأنه مشتق من المشدّد (فَعَلَ) بتعويض مدّ الحركة عند الحرف بعدها^(٢٩)؛ إذ قال سيبويه (ت: ١٨٠هـ): ((و أمّا الألف فتلحق ثانية، أو يكون الحرف على (فَاعِل) في الاسم، و الصفة فالأسماء نحو: كَأَهْل... و الصفة نحو: ضَارِب... فيكون (فَاعِلًا) نحو: طَائِقٌ، وَخَاتَمٌ))^(٣٠). و هو تغيير صوتي يُكسب المادّة الأصليّة (فَعَلَ) معاني عدّة:

* المعنى الأوّل: المشاركة.

وهو المعنى الذي تعارف عليه النحاة، و الصرفيون، قال سيبويه فيه: ((اعلم أنّك إذا قلت: فَاعَلْتَهُ، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت: فَاعَلْتَهُ، ومثل ذلك: ضَارَبْتَهُ، وَفَارَقْتَهُ، وَكَارَمْتَهُ، وَعَازَيْتَهُ، وَخَاصَمْتِي وَخَاصَمْتُهُ إِذَا كُنْتَ أَنْتَ فَعَلْتَ قُلْتَ: كَارَمْتِي، فَكَرَمْتُهُ))^(٣١).

ولمشاركة فيه تكون بين اثنين، أو أكثر، أحدهم يكون فاعلاً مشاركاً للمفعول به في حكم الحدث كما يُشاركه المفعول به أيضاً فأصل الفعل (ضَرَبَ) أنّه يقع من واحد لمن قام به، و آخر مستقبل للحدث؛ لكننا مع (ضَارِب) – المتقدم في نصّ سيبويه – فإنّ الضَّرْب وقع من اثنين، أي: يكون من: الفاعل مرة، و المفعول في مرّة أخرى بتبادل المواقع في الحدث؛ و لاسيما في المعنى^(٣٢)، و منه الفعل (قَاتَلَ) – تمثيلاً – في قوله تعالى: ﴿وَقَاتَلَتْ

هَيْكَلٌ صَرْفِيٌّ مَطْرُدٌ الدَّلَالَةِ فِي الْغَالِبِ، لَا يُحَادِ عَنْهَا^(٣٤). و منه يمكن تقسيم المشتقات على نمطين:

الأوّل: النَّسَقُ الصَّرْفِيُّ الْمَتَّسِمُ بِالْقِيَاسِيَّةِ.

الأخر: النَّسَقُ الصَّرْفِيُّ الْمَتَّسِمُ بِالْمَعْجَمِيَّةِ.

أمّا الأوّل فقد جالت فيه كتب الصرّف كثيراً بأنظمتها النظريّة المضبوطة بحدود الحفظ، و التّطبيق فيها^(٣٥)، و أخرجت في ذاته فئتين: فئة تقليديّة رتيبة تلتزم التزاماً؛ حتّى في صيغها الملحقات، و أخرى تجرّيدية تكون بالمشتقات المزيدات.

و الآخر (المتّسم بالمعجميّة)، فمدار القول،

و البحث، و النّظر فيه على طرفين:

أحدهما: أنّها تفتح الباب واسعاً أمام المتكلم في توليد عدد غير محدود من المعاني المستفاد منها في الجمل، و هو جانباً إبداعيّ غير محدود في اللغة؛ لأنه يمثّل نظاماً: ((يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وليس هو النّظم الذي معناه ضمّ الشيء إلى الشيء كيف جاء، و اتفق))^(٣٦)، فتتقلد دلالة اللفظ من: ((المعنى الذي وُضِعَ له إلى معنى جديدٍ لعلاقة مسوّغة))^(٣٧). هي مقصد المتكلم.

و الآخر: وظيفة هذه البنى في الأصل العلم الكافي للتفسير الصوتي – و لاسيما فيما يخصّ السياق –؛ إلّا أنّها تسهم، ولو بشكل محدود في التفسير الدلالي، فالقواعد المعجميّة يتلخّص إسهامها في إيضاح المفردات المعجميّة، و وظائفها الدلاليّة الداخليّة في روابط بين القواعد الصوتيّة، و الصرّفيّة، و التركيبيّة، و الدلاليّة، فالمعجميّة حتّى تثبت التّركيب الصّحيح.

يتوضّح هذا المراد الذي يقوم عليه البحث بدراسة (فَاعِلٌ، و مصدرها مُفَاعَلَةٌ، و فُعَالَةٌ) بين القواعد، و الاستعمال.

أَلَيْهُودُ عَزِيزٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصْرِيُّ الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ
ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَقْوَاهِمَ يُضْهِوُونَ قَوْلَ الَّذِينَ
كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنِّي يُؤْفِكُونَ

﴿٣٣﴾. فالجملة مع دعائيتها تتكون من: (فعل،

و مفعول به مقدم، و فاعل مؤخر، و في حدثه
القتال يقع بين طرفين: (الله جل جلاله،
و المنافقين)، و منه قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى

ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْتَهَا بِعَشْرٍ فَمَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ

أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي

قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ ﴿٣٤﴾

قال ثعلب (ت: ٢٩١هـ): ((وَعِنَّا يَكُونُ مِنْ

واحد، و (وَأَعَدْنَا) مِنْ اثْنَيْنِ وَيُقَالُ: وَعَدْتَهُ خَيْرًا وَ

شَرًّا، وَ إِذَا لَمْ يَذَكَرِ الْخَيْرَ وَ لَا الشَّرَّ قِيلَ فِي مَعْنَى

الخير: وَعَدْتُهُ، وَ فِي الشَّرِّ، وَعَدْتَهُ. وَ فِي بَعْضِ

اللُّغَاتِ أَوْعَدْتَهُ بِالشَّرِّ...)) (٣٥) و منه أيضاً قولنا في

الدَّعَاءِ: (عَافَاكَ اللَّهُ)، أَي: أَعْفَاكَ، وَ عَافَيْتُ فَلَانًا (٣٦)،

وهو يعني وجود أمرين:

أحدهما: صريح، وهو مشارِك (بكسر الراء) في

حدث الفعل.

آخرهما: معنوي، وهو مشارِك (بفتح الراء) في

حدث الفعل. فالمكسور (فاعل)، و المفتوح (مفعول)،

وقد يُوقَعُ المَعْنَى العكس في ذلك، وهو ما يُطَلَقُ عَلَيْهِ

عند بعض المحدثين (المدافعة، أو المغالبة) (٣٧) التي

حُدِّثَها وجود المقاومة من الذي يُريد أن يقع عليه

الفعل، و موضوعه شريك في تحقيق الحدث الفعلي،

أي: وجود مانع جزئي لوقوعه عليه، كما في قوله

تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ

مِنْكُمْ مِمَّنْ ذَكَرَ أَوْ أُنْشِئَ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا

وَأَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَوْدُوا فِي سَبِيلِي وَقَتَلُوا وَقُتِلُوا
لَا تُكْفِرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَا أُدْخِلْنَهُمْ جَنَّتِ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا
الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِمَّنْ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ

﴿٣٨﴾. فقد اشتملت الآية على حقيقة (قائل) الدالة

على المشاركة بين: المُشَارِكِ (المُخْرَجِينَ)،

والمُشَارِكِ (المُخْرَجِينَ) في فعل القتل لأحدهما

الأخر، فتعيّن بذلك إصابة الهدف، وهو الإجهاز على

الضدّ، أو التخطئة في المشاركة التي تقيّد معنى

المدافعة، وهو الأصل في المشاركة، وفيه المغالبة

أيضاً، و منه ما جاء في الحديث الشريف: ((عن جابر

بن عبد الله الأنصاري أنه كان يسير على جمل له قد

أعيا فأراد أن يُسَيِّئَهُ قَالَ: فَلَحَقَنِي النَّبِيُّ (صلى الله عليه

وسلم) فدعا لي، و ضربته فصار سيرا لم يسر مثله،

قَالَ: بِعَيْنِهِ بِوَقِيَّةٍ، قُلْتُ: لَا، ثُمَّ قَالَ: بِعَيْنِهِ فَبَعَثَهُ

بِوَقِيَّةٍ، وَاسْتَنْثَيْتُ عَلَيْهِ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغْتَ

أْتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ، فَفَقَّنَنِي ثَمَنَهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَرْسَلْتُ فِي

أَثْرِي، فَقَالَ: أَتُرَانِي مَا كَسَبْتُكَ لِأَخْذِ جَمَلِكَ، خُذْ جَمَلَكَ،

وَدِرَاهِمَكَ فَهُوَ لَكَ)) (٣٩)، و في رواية أخرى: ((فهما

لك)) (٤٠).

ففي الحديث كلمة (مَأْكَسَ) التي تُفْتَتُ النَّظْرُ إِلَى:

الأوّل: أصلها (مَكَسَ): (فَعَلَ) وَهُوَ فِي اللِّسَانِ مِنْ:

((المَكَسُ: الجبَايَةُ: مَكَسَهُ يَمَكِسُهُ مَكْسًا... وَالمَكَسُ:

دِرَاهِمٌ كَانَ تُؤْخَذُ مِنْ بَائِعِ السَّلْعِ فِي الْأَسْوَاقِ فِي

الْجَاهِلِيَّةِ... وَ المُمَاكَسَةُ فِي البَيْعِ: انْتِقَاصُ الثَّمَنِ،

وَاسْتِحْطَاطُهُ، وَالمُنَابَذَةُ بَيْنَ المْتَبَايِعِينَ)) (٤١)، و مع

صيغة (فَاعَلَ) مِنْ سِيَاقِ الحَدِيثِ، مَعَ مَا فِي الحَدِّ

اللُّغَوِيِّ لـ: (مَكَسَ) نَحَصَلْ عَلَى:

الثَّانِي: إِنَّ كَلِمَةَ (مَأْكَسَ) تَعْنِي مَحَاوَلَةَ المَشْتَرِي جَعْلَ

البَائِعِ يَنْقُصُ مِنْ ثَمَنِ المَبَاعِ (الجَمَلِ)، وَهَذَا الانْتِقَاقُ

الفعل (سابق)، و موضوعه هو (عمر) بأن يسبق زيداً عمراً، أو أن عمراً يسبق زيداً. وفي (مأكس) فإن الهدف: (الثمن) الواقع بين المشتري (زيد)، والبائع (عمر)، أي: محاولة زيد انتقاص الثمن من عمر، وهو موضوع الحدث الذي لم يذكر في السياق الداخلي للجملة، إذ يفهم من: (التركيب، والظروف المحيطة بالنص، فضلاً عن الصيغة الصرفية) أن حدوث تحول المعنى في المثال الآخر، وهو ما يطلق عليه ابن جني: (المجاز التعويضي)، وهو تحول الجمل بإقامة كلمة مقام أخرى^(٤٣) والمتعارف منها:

أ- إقامة المصدر مقام الآخر، قوله تعالى: ﴿لَقَيْتُمُ فَإِذَا الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرَبَ الرِّقَابَ حَتَّى إِذَا أُخْتَمِمُوهُمُ فَشَدُّوا أَلْوَتَاقَ فِيمَا مَثَا بَعْدُ وَإِنَّمَا فَدَاءٌ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ...﴾^(٤٤)، و تقديره: فاضربوا الرقاب وقت ملاقاتكم العدو، و (ضرب) مفعول مطلق لفعل محذوف.

ب- إقامة الفاعل مقام المصدر، قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾^(٤٥)، أي: تكذيب. وفيها أن يقوم مقام المصدر: (كذب، يكذب، كذباً، أو تكذيب)، (كاذب) ناب عن: (كذباً، أو تكذيب)، و هو رأي، والآخر: أن (كاذبة) مصدرها بلفظ اسم الفاعل بمعنى الكذب^(٤٦). ونظيرها قوله تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُم مِّنْ بَاقِيَةٍ﴾^(٤٧).

ت- إقامة المفعول مقام الفاعل^(٤٨)، قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾^(٤٩)، أي: ساتراً لك عنهم يا رسول الله، فلا يرونك من الذين حاولوا الفتك بك، أو تبقى على حالها (مستوراً)، فلا تقدير فيها لوقوعها

في المعاملة يُمكن أن يُطلق عليه: (المساومة، أو المماكسة) التي هي جانب من جوانب المشاركة؛ لكنّها المشاركة القاصرة، أي: مراد المشتري (النبي) (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو (فاعل مأكس)، من تحقيق حدث الفعل بنقصان الثمن - بحسب الموروث اللغوي - وفي المقابل توجد ممانعة البائع (مفعول مأكس) في حدث الشراء وهو (جابر بن عبد الله الأنصاري) ت: ٧٤، أو ٧٧ هـ).

الثالث: نعم احتفاظ الصيغة الصرفية (فاعل) - بهذا المقام - بحسن أدائها، وقيمتها الصرفية الأساسية في محاولة تحقيق الفعل من جانبين، أي: المدافعة بين الطرفين.

الرابع: التثبه على ما بين الصيغ، والتصريف - في قوانينه النظرية، والتطبيقية - من فرق يشبه النسبة ما بينهما من لُحمة، ونسبة تلمسها كثيراً في دلالات الأبنية، فكلا الجانبين: (فعل، و فاعل)، يتحدث عن حدث الأفعال؛ و لكن الاستعمال هو الذي يفرق بينهما بزيادة الألف في الرسم، واللفظ المؤدّي لاختلاف المعنى أيضاً.

* المعاني الثانوية بالمجاز والاستعمال:

ضمن سياق الاستعمال تكتسب (فاعل) دلالات مجازية بانتقال دلالة اللفظ من المعنى الذي وضع له لمعنى جديد لعلاقة مسوغة، وتختلف في جوهرها عن المجاز من ثباتها بالاستعمال، الأمر الذي نجده في المجاز و شواهد كثيرة - سيأتي بيانها لاحقاً - إذ تبدو واضحة في مقارنة^(٥٠) قولنا: (سابق زيداً عمراً)، و (مأكس زيداً عمراً).

فالمثالان متفقان في صيغة (فاعل)، والمعنى مختلف في أصل التركيب، إذ نلاحظ هدف

وفيه يقع العدول الدلالي في المفعول الحقيقي (الأرض) إلى المفعول المجازي (أهل خيبر) اللذين هما الفاعل الحقيقي لفعل (عمل الأرض)، والمفعول ضمناً لـ (عامل) بين الطرفين الثاني:

(المقابل، أو المفاوض)، مع الطرف الأول (الرسول) (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ فضلاً عن وقوع الفعل الحقيقي (عمل الأرض) من جانب واحد حين التحقق، وإن كان بين الطرفين: (الرسول، وأهل خيبر) مواضعة، واتفاق.

ويشبه ذلك ما نقل في الأثر: ((كان عمر إذا صالح قوماً اشترط عليهم أن يؤدوا من الخراج...)) (٥٥).

فكلمة (صالح) توقع الاتفاق بين طرفي الحدث (عمر، والقوم) في هذه المادة (صالح)، وبهذه الصيغة (صالح)؛ ولا سيما أن معنى المدافعة، والمغالبة، أي: (التعدية القاصرة) لا توجد. بين الطرفين.

٢ - يُشارك (فَاعِل) في العدول الدلالي صيغة (مُفَاعَلَة) التي قال فيها سيبويه: ((وَأَمَّا فَاعَلْتُ فَإِنَّ الْمَصْدَرَ مِنْهُ لَا يَتَكَسَّرُ أَبَدًا (مُفَاعَلَة)، وجعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه، والهاء عوضاً من الألف التي قبل آخر حرف، وذلك قولك: جَالَسْتَهُ مُجَاسَةً، وَقَاعَدْتَهُ مُقَاعَدَةً، وَشَارَيْتَهُ مُشَارِيَةً و جاء كالمفعول لن المصدر مفعول)) (٥٦).

وهذا الصيغة برأي سيبويه وقع فيها تعويض صرفي، لكنها في نظر المحدثين صيغة مزيدة بلا تعويض، وزيادتها بالميم أولاً (٥٧) و برأي سيبويه، والمحدثين فإنها تدل على المشاركة - في الأصل - الواقعة بين طرفين لإتمام معنى الحدث و منه في الاستعمالات الفقهيّة: ((عن أبي هريرة أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نهى عن الملامسة،

نعتاً لـ (حِجَابًا)، أو تكون (مُسْتَوْرًا) على بابه فهو لا يرى فيكون مستوراً (٥٨). و نظيرها قوله تعالى: ﴿بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ﴾ (٥٩).

هذا النوع من المجاز تكون فيه الغلبة لأخذ عمدة فضلة من عمدة غيرها، وهذه الفضلة المأخوذة إمّا: (واصفة، أو حالية)؛ حتى تقع عندنا المعاوضة بهذا النوع من التراكيب الذي تفرضه الصيغة الصرّفية، وتغير المعنى، مع هذا نجد موضوع الحدث في المثال الآخر: (مَأْكَسَ زَيْدٌ عَمْرًا)، هو (النمن).

إنّ الشواهد التي اختلف فيها مفعول الصيغة (فَاعِل) عن الصيغة الأصلية كثيرة في اللغة العربية؛ ولا سيما في الاستعمالات: (الفقهية، والصناعية العلمية)، وهي:

- الاستعمالات الفقهيّة: وهي كثيرة، منها:

١- عن ابن عمر: ((أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من تمر، أو زرع)) (٥٢)، وعنه أيضاً: ((قال لَمَّا فَتَحَتْ خَيْبَرَ سَأَلَتْ يَهُودُ (٥٣) رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنْ يَقْرَهُمْ فِيهَا عَلَى أَنْ يَعْمَلُوا عَلَى نِصْفِ مَا خَرَجَ مِنْهَا مِنَ التَّمْرِ، وَالزَّرْعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): أَقْرِكُمْ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا، ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثِ)) (٥٤). وفيه كلمة (عَامِل) من الفعل: (عَمَل) الواقع فيها:

الأول: في معنى الجملة نجد الكلمات: (عَامِل، الرسول، أهل خيبر). فالفعل (عَامِل)، الفاعل (الرسول)، والمفعول (أهل خيبر)، مع أنّ الجملة اسمية.

الآخر: إنّ مفعول (عَامِل) يُخالف مفعول (عَمَل) (أهل خيبر) لـ (عَامِل)، و (الأرض) لـ (عَمَل)،

من هذا يمكن أن نعرف أن (المُزَارَعَةَ) - (مأجورة الأرض) تقع فيها المزارعة القائمة على فعل المزارعة في الأرض، فنقول: (زَارَعَ زَيْدٌ الأرض).

فالطرف الأول: زيد. وهو من قام بالزرع. والطرف الآخر: الأرض وهي المزروع فيها، فيقع فيها حدث الزراعة.

على هذا الأمر لا توجد مشاركة بين الطرفين؛ لانعدام وقوع الطرف الأول (زيد)، وهو الفاعل بدلاً من الطرف الآخر (الأرض)، وهي المفعول في الوظيفة النحوية، والمعنوية؛ فلا نقول: (زَارَعَ الأرض زيداً). فلا تقع حينها التعدية القاصرة، ولا المشاركة. فتكون المزارعة هنا من طرف واحد وهو من يقوم بحدثها فعلى (فَاعِلٌ) = (زَارَعَ)، و (مُفَاعَلَةٌ) = (مُزَارَعَةٌ) الحدث كائن من طرف واحد.

من هذا يمكن القول أن التوسع الاشتقاقي هنا يكون بأصل الصيغة المشتقة (مُفَاعَلَةٌ)، وهكذا يتسع الجهاز التوليدي في اللغة العربية مغنياً حاجة المتكلم من المفردات الجديدة، فلم تقتصر اللغة حينها على الاشتقاق من الأصول الثلاثية؛ بل عمدت إلى أسماء الجواهر، أو الأعيان فاشتق منها الفعل، وما يتصرف منه بعد ردها إلى أصول ثلاثية، أو رباعية ملحقه بالثلاثي، وهو جانب من جوانب تطور اللغة.

هذه العلاقة الدلالية، والمعجمية بين الطرائق المذكورة آنفاً هي التي تفسر الانتقال بطريق المجاز المرسل للمعاوضة أولاً بين جذر الفعل الثلاثي الدال على الزرع (عمل الزرع)، أو اسم المكان (الأرض)، وبين الجذر (زَارَعَ) الذي تنفرع عنه (المُزَارَعَةُ).

والمُتَابَذَةُ^(٥٨)، وعنه أيضاً: ((أنه قال: عن بيعتين: المُلَامَسَةُ، والمُتَابَذَةُ، أمّا المُلَامَسَةُ فإن يلمس كل واحد منهما ثوباً صاحبه بغير تأمل، والمُتَابَذَةُ أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر، ولم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه))^(٥٩)، وعن: ((أبي سعيد الخدري قال: نهانا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن بيعتين، وليستين، نهى عن المُلَامَسَةِ، والمُتَابَذَةِ في البيع، والمُلَامَسَةُ لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل، أو النهار، ولا يقبله إلا بذلك، والمُتَابَذَةُ أن ينبذ الرجل إلى الرجل ثوبه، وينبذ الآخر إليه، ويكون ذلك بيعهما من غير نظر، ولا تراض))^(٦٠).

في هذا النص نجد (المُلَامَسَةَ، والمُتَابَذَةَ) لا تقيد المُفَاعَلَةَ بمعنى المشاركة فيها بين الطرفين؛ الجاعلة للفاعل مفعولاً، وللمفعول فاعلاً؛ بل المفعول في: (لامس)، و(نابذ) هو موجود خارجي يفهم من السياق وهو (الثوب)، فلا يفهم من البناء الصرفي سواء في (فَاعِلٌ، مُفَاعَلَةٌ) كإنا، بمعنى آخر: وجود اختلاف للقيمة الاصطلاحية في اللفظ عن الدلالية الاصطلاحية للقالب الصرفي المسبوك فيه.

٣- عن: ((ثابت بن الضحّاك أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نهى عن المُزَارَعَةِ، وفي رواية ابن أبي شيبة نهى عنها. وقال: سألت ابن معقل، ولم يُسمِّ عبد الله. وحدثنا إسحاق بن منصور أخبرنا يحيى بن حمّاد أخبرنا... قال: دخلنا على عبد الله بن معقل، فسألناه عن المُزَارَعَةِ، فقال: زعم ثابت أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نهى عن المُزَارَعَةِ، و أقرَّ المُوَاجِرَةَ، وقال: لا بأس بها))^(٦١) وهنا كلمة (المُزَارَعَةُ) تحتاج لجانبين:

- مُوَاجِرَةُ الأرض.
- الأرض المأجورة.

- الاستعمالات العنمية الصناعية:

أوفى حقها رأي د. شوقي ضيف في كلمتي: (مُعَاوَقَة، و مُحَاثَة) من مصطلحات الفيزيقا للدلالة على أصل الفعل منها بالتوالي، أو التتابع في الحدث طالباً بذلك إقرار قياسيتها لتخرج من معنى المشاركة (المعنى الأصل) إلى معانٍ أخرى مقررة؛ إذ يقول: ((ولمّا كانت لجنة الفيزيقا بالمجمع في حاجة إلى استخدام كلمتي (المُعَاوَقَة، المُحَاثَة) بمعنى تتابع الإعاقة، والحث، وكان المجمع قد أجاز من قبل قياسية فعل للدلالة على التكثر، والمبالغة، وقياسية استفعال للدلالة على الطلب، والصيرورة، وقياسية صيغة تفاعل للدلالة على المساواة والاشتراك، والتماثل فإنني أرى قياسية فاعل للدلالة على المتابعة، والموالاة لشدة حاجة لجنة الفيزيقا إليها في كلمات أخرى كثيرة تقترحها مثل: مؤسعة من واسع، ومقاصرة من قاصر...))^(٦١)

٤. (فُعَالَة) في العربية.

صيغة تشاطر (فَاعِل، و مصدرها مَفَاعَلَة) في المعنى الأصل، وفيما يحدثه المجاز من المعاني الأخرى فيها. وهي في أصلها ثلاثية و بإطالة حركة عينها، مع زيادة تاء في آخرها^(٦٢) تقع - باختلاف الحركات عن الأصل - (فَعَالَة) بتثنيث فائها، وتكون مرة في استعمالها للدلالة على الاسم من:

• فُعَالَة (بضم الفاء): دَوَابَّة.

• فُعَالَة (بفتح الفاء): حَمَامَة.

• فِعَالَة (بكسر الفاء): رِسَالَة^(٦٤).

وأخرى للدلالة على المصدر^(٦٥). فإن وقعت مكسورة الفاء (فَعَالَة) كانت في الصناعات من: النَّجَارَة، النَّجَارَة^(٦٦)، وإن جاءت مفتوحة الفاء كانت في الخصال، والصفات من الأشياء، مثل: ((وَسَمَّ:

وَسَامَة، و قَبِيحَ قَبِيحَة))^(٦٧)، أو تأتي مضمومة - وهي موطن البحث هنا - قال سيبويه: ((ومثل هذا ما يكون معناه نحو معنى الفُعَالَة، وذلك نحو: القُلَامَة، و القَوَارِضَة، و القُرَاضَة، و النُّفَاقَة، و الحُسَالَة، و الكُسَاحَة، و الجُرَامَة، وهو ما يُصرم من النَّخْل، و الحَنَالَة، فجاء هذا على بناء واحد لمّا تقاربت معانيه، ونحو ممّا ذكرنا: العَمَالَة، و الخُبَاسَة، وإنمّا هو جزاء ما فعلت و الظُّلَامَة نحوها))^(٦٨).

ومقصود سيبويه فيها أن معناها يأتي في فضلات الأشياء، أي: المتبقي منها^(٦٩). أمّا المعاني الخارجية منها، فتكون بالمجاز، أو التوسع الدلالي في الحقل الدلالي، وهي:

* معان لها مدلول مناسب بالعلاقة مع الوضع:

لكل صيغة وضع أصلي، واستعمال، وهذا المدلول يكون مناسباً للوضع الأصلي الذي وضعت له بالاستعمال؛ إذ تبقى هذه الصيغة (فَعَالَة) على حالها في البناء، والحركات، والصفات. ولا يكون مدلولها للفضلات من الشيء؛ بل توجد علاقة بينها في الحقل الدلالي^(٧٠)، بمعنى آخر: إنها تختلف عن معناها الأصلي الذي صارت فيه، وهي:

أولاً: تشمل على سمة القطع المعروفة بانتهاء الطرف إلى الشيء المقطوع^(٧١)، وهي المشار إليها بالفعل (قطع)، أو أحد الأفعال المشاركة لها في الحقل الدلالي، إذ تظهر هذه السمة في الجذر الذي صيغ منه اللفظ نفسه، أو تستفاد من سياق الكلام، ومنها:

١- (الجُرَاشَة): ((مثل المُشَاطَة، النُّحَاثَة، و جَرَشَ رأسه بالمشط، وجرشته إذا حكته حتى تستبين هَبْرِيَّتَهُ، وجرأشته الرأس، ما سقط منه إذا جَرِشَ بمشط...))^(٧٢).

٢- (الْخُصَاةُ): ((ما بقي من الكرم بعد قِطافِهِ العُنَيْقِيدِ الصغير ههنا و آخر ههنا))^(٨٢).

٣- (النَّسَافَةُ): ((ما سقط من الشيء ينسفه))^(٨٣)، ويقال فيها: ((نَسَفَتِ الرِّيحُ التُّرابَ))^(٨٤).

رابعاً: السمة الدالة عليها هي: ((الانتقاء))، وتدل عليها ألفاظ مشتقة من الأفعال: ((اسئل من، خلص من...))، ومنها:

١- (السَّلَاةُ): ((ما اسئل منه، و النطفة سُلالة الإنسان...))^(٨٥).

٢- (السَّلَاتَةُ): ((ما يُؤخذ بالإصبع من جوانب القصة لتتظف...))^(٨٦).

٣- (الْخَلَاصَةُ): ((ما خلص من السمن، ثم أطلق على غيره...))^(٨٧) توسعاً دلاليّاً.

نلمس بهذه الترجمة المعجمية العدول في الصيغ المفضي أحياناً إلى معانٍ متضادة، فبين سمة (القطع، والطرح، والفضلة، والانتقاء) قرابة دلالية حينما يصير الطرح من قبيل الفضلات المرذولة التي يحسن التخلّص منها، أو تكون البقية ممّا يستبقى، أو يُستصفى لجودته، أو لمزية فيه.

* معانٍ لها مدلول مناسب في الاستعمال:

١- (الْجُرْأَةُ): ((بالضَّمِّ ما يأخذ الجُرَّار من الذبيحة عن أجرته فمنع أن يُؤخذ من الضحية جزء مقابل الأجرة))^(٨٨). و تقابل ما يأخذ العامل في: (عَمَلْتَهُ)، وفيه أيضاً جُزْرُ الماء الانفراج و الانحسار^(٨٩).

٢- (الجُعَالَةُ): ((بالفتح: الرشوة عن اللحياني أيضاً، وخصّ مرةً بالجُعَالَةُ ما يُجعل للغازي، وذلك إذا وجب على الإنسان غزوٌ فجعل مكانه رجلاً آخر يُجعل يشترطه...))^(٩٠). وفيه:

٢- (الْحُسَافَةُ): ((ما يتناثر من التمر الفاسد، أو بقية قشوره...))^(٧٣)، أو: ((فلان ما يُعطي من البرِّ إلّا نُسَافَتَهُ ومن التمر إلّا حُسَافَتَهُ...))^(٧٤)

٣- (الْحُدَالَةُ): من الحذل ((حُمرةٌ و انسلاقٌ و سِيلانٌ دفع، و انسلاقها: حُمرةٌ تعتربها... و الحُدَالَةُ صَمَغَةٌ حمراء فيها والحذل... و الحُدَالُ و الحُدَالَةُ: مستدار ذيل القميص))^(٧٥)

ثانياً: وسمتها الطرح من الفعل (طَرَحَ)، أو الأفعال التي تتلقى في الدلالة العامة معه، ومنها:

١- (الْحُدَاقَةُ): من (الْحَدَفَ) في: ((ما حذفته من الشيء، فطرحته، و الحُدَاقَةُ من الشيء: السير منه))^(٧٦)، وفيه أيضاً: ((حَدَفَ ذَنْبَ فرسه إذا قطع طرفه... و من المجاز: حَدَفَهُ بجائزة:

وصله بها وما في حله حُدَاقَةُ أي شيء يسير من طعام غيره، وهي ما حُدِفَ من وسائط الأديم، وما أشبهه، وتقول: أكل فما أبقى حُدَاقَةَ و شرب فما ترك شُفَاقَةَ))^(٧٧)

٢- (الْخُرَافَةُ): من (خرف) وهو: ((فساد الفعل من الكبر، أو الخروفة النخلة، والخريفة النخلة التي تُعزل للخُرَافَةِ، و الخُرَافَةُ: ما خُرِفَ من النخل))^(٧٨)، بمعنى اجتباؤها^(٧٩).

ثالثاً: و فيها معنى الفضلة، و قرابة دلالاتها من الفعل (بقي)، و ما يشقّ منها لفظياً، ومعنوياً الدالة على القليل، واليسير، ومنها:

١- (الجُدَامَةُ): ((ما بقي من الزرع بعد الحصاد))^(٨٠)، وفي المجاز: ((جَدَمَ الحبل: فأنجذم: وهو سرعة القطع، و رأيتُ في يده حِدْمَةَ حبل: قطعة منه... و من المجاز: أنجذَمَ الحبلُ بينهما إذا تصارما و نوى جُذومَ قطوع بين الأحبة و أجدَمَ عن الأمر: أقلع))^(٨١).

المعاصرة؛ بسبب وثوب ألفاظ مركبة بدلاً عنها مبدوءة بـ(أجرة)، من: (أجرة العامل، و أجرة الصباغ، و أجرة الخباز، و أجرة البناء،...).

لذا نجد في حيازة الطاقات المجازية في اللغة العربية مزايا كثيرة منها، أو أبسطها:

توفير الجهد للمتكلم (مستعمل اللغة) الذي يعفيه من مشقة صوغ كلمات جديدة بقواعد الاشتقاق المعروفة، مع عدم تحميل النظام الاشتقاقي الصرفي نفسه بما لا يطيق؛ ولا سيما أن الصيغ والأوزان الصرفية محدودة جداً إذا نظرنا إلى حاجاتنا الاصطلاحية المعجمية، مع كثرة ما يستعمل الآن من اللغة، فهو من السماع لا القياس الذي يُمثل القواعد في المدونة اللغوية، لهذا:

نستطيع اختيار الطاقات المجازية للغة؛ إذ تغني في كثير من الأحوال عن اصطناع صيغ، وأوزان جديدة بطريقة آلية، أي: دون وجود علاقة دلالية مع ما هو موجود في اللغة؛ بحيث يقاس الفرع على الأصل من مثل: ((تَفَعَّلْتُ)) للدلالة على الذي يتصف بالشيء عند حدوث الحادث فقط، مثل: (تَرَعَّمْتُ) للذي لا يرغب إلا عند اليأس، و(فَعَّلْتُ) للدلالة على الاستحالة من شيء إلى آخر، مثل: (فَلَزَوْتُ) لتحويل المعادن إلى أشياء عضوية))^(٩٥).

الخلاصة:

حاولت هذه الدراسة دراسة جانب من جوانب اللغة، ألا وهو الصرف: نظرياً، وتمريناً؛ فكانت الدراسة مُنصّبة على بيان تعدد المعنى بالاستعمال و قد خلصت إلى:

١. طاقات التوليد في اللغة العربية واسعة، بفضل مرونتها، وطواعيتها في النظام

((جعل الله الظلمات والنور: خلقهما، وأعطى العامل جُعَلَهُ و جَعَلْتَهُ و جَعَلْتَهُ أَي: أجرة. و أعطى العمال جَعَالَاتِهِمْ و جَعَالِيهِمْ... ومن المجاز: سَدِكَ بِهِ جُعَلُهُ إِذَا لَزِمَهُ أَمْرٌ مَكْرُوهٌ))^(٩١).

٣- (العُرَاصَةُ): ((الهدية يهديها الرجل إذا قدم من السفر))^(٩٢).

٤- (العُمَارَةُ): ((أجرة العِمَارَةِ، و أعمار عليه أعناه))^(٩٣).

في هذا التقارب المعنوي نلمس تطوراً، و توسعاً دلاليّاً؛ هذا يختلف عما سبق فيما: (لها مدلول مناسب بالعلاقة مع الوضع الأصلي)؛ إذ لا علاقة بين: (الجُعَالَةُ، و العُمَارَةُ) تربطهما، و كذلك الحال في: (جَزَرَ): أطراف ما يجزر، أي: اليدان، و الرجلان؛ إذ تُمَثَّلُ هذه الأطراف أجرة عمل الجزارة، فهي كل ما يُعطى للجزّار، مع بقاء سمتها(الأجرة).

هذا التطور في دلالة اللفظ المقترن بتطور الصيغة التي سبقت فيها؛ فلما خبت السمة المحيلة على الحقل الدلال: (جزر: جُزَارَةٌ)، و رجحت السمة الدالة على الأجرة؛ حتى بدت (فَعَالَةٌ) هاهنا لا تفيد معنى الأجرة، وهو نفل من حقل دلالي(الفضلات) إلى آخر: (يفيد الأجرة)؛ وإن لم تكن له علاقة بالجزر، فجعلت (جُعَالَةٌ) لما يُعطى لعامل إذا حارب، و(عُمَارَةُ) أجرة العمارة،...

كل هذا يجري بالتداول، و الاستعمال الذي يقضي إلى تطور الصيغة الصرفية المبنية عليها هذه الألفاظ، وهو دليل للتفاعل المستمر بين اللسان، و الكلام^(٩٤). نعرف من هذا أن (فَعَالَةٌ) في الغالب تدل على معانٍ حسّية، و بالتوسع الدلالي تعطي معنى مجرداً، مع عدم اطراد المعنى المجرد في الاستعمال. و قد أهمل إهمالاً كبيراً في اللغة العربية

- (١٢) ينظر: قضايا لغوية قرآنية. د. عبد الأمير كاظم زاهد: ٥٢، وما بعدها.
- (١٣) ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية. المبارك: ١٣٩.
- (١٤) ينظر: الاشتقاق. ترزي: ٣ و ما بعدها إذ أبسط القول فيها كثيراً.
- (١٥) المزهري: ٣٤٦/١.
- (١٦) لا اشتقاق. ترزي: ١٧، وما بعدها.
- (١٧) ينظر: دراسات في فقه اللغة. د. صبحي الصالح: ١٧٥.
- (١٨) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٢٩.
- (١٩) الاشتقاق. ترزي: ٦٤، وما بعدها.
- (٢٠) ينظر: تأصيل الجذور السامية: ٢٢، ٢٥، ١٢٥.
- (٢١) ينظر: اللغة العربية لغة العلوم: ٢٦٠.
- (٢٢) الخصائص: ٣١٥/٢.
- (٢٣) ينظر: دراسات في العربية: ١٦٩.
- (٢٤) ينظر: دراسات في فقه اللغة: ٣٢٨.
- (٢٥) ينظر: دراسات في العربية: ١٧٦.
- (٢٦) دلائل الإعجاز: ٤١.
- (٢٧) الدراسات اللغوية و الصرفية في معجم مقاييس اللغة: ٩٣.
- (٢٨) ينظر: المعجم المفصل في علم الصرف: ٣١٦.
- (٢٩) ينظر: التطور النحوي: ٩٢، و الاشتقاق. ترزي: ٢٩.
- (٣٠) الكتاب: ٢٤٩/٤.
- (٣١) المصدر السابق: ٢٤٩/٤، وينظر: المقتضب. تح: عضيمة: ٧٢/١.
- (٣٢) ينظر: المصدر السابق: ١٠٣/٢.

الصرفي، وقدرة مفرداتها على مواكبة احتياجات كل زمان.

٢. الاستفادة من الطاقات المجازية (الطاقات التوليدية) للغة يُوفّر الجهد للمتكلّم، و مستعمل اللغة الذي تُعفيه من مشقة صوغ كلمات جديدة عن طريق قواعد الاشتقاق المعقّدة.

٣. لا يُمثّل الوزن الصرفي بناءً متكاملًا وحده ليعتمد عليه في توليد المعاني بل يحتاج إلى السياق، و الاستعمال في بيان معانيه التي يضعها التركيب عليه.

الهوامش

- (١) الخصائص: ٤٤٧/٢
- (٢) يُنظر: التفكير اللغوي بين القديم و الجديد. د. كمال بشر: ٤٢١، و دراسات في العربية. قولفد بتريش فيشر: ١٦١
- (٣) يُنظر: دراسات في فقه اللغة. د. صبحي الصالح: ٣٢٩.
- (٤) يُنظر: مناهج الدرس النحوي: ٥.
- (٥) دراسات في العربية: ١٦٣.
- (٦) يُنظر: الدراسات اللغوية و الصرفية في معجم مقاييس اللغة: ٩٣.
- (٧) ينظر: الخصائص: ١٣٣/٢، ١٣٤، و الاشتقاق. ترزي: ١٥.
- (٨) الصاحبي: ٣٣، و ينظر: المزهري: ٤٨٣/١.
- (٩) ينظر: مناهج الدرس النحوي: ٢٣٧، و ٢٣٨.
- (١٠) ينظر: المصدر السابق: الصفحتان.
- (١١) ينظر: أسرار البلاغة: ١٥، وما بعدها، دلائل الإعجاز: ٢٤، ٥٣، ٣٣٥.

(٣٣) التوبة: ٣٠، و المناففون: ٤.

(٣٤) الأعراف: ١٤٢.

(٣٥) مجالس ثعلب: المسألة الرابعة: القسم الثاني ٨٨/.

(٣٦) ينظر: أدب الكاتب. ابن قتيبة: ٣٥٧.

(٣٧) ينظر: دراسات في فقه اللغة. د. صبحي الصالح: ٣٣٧.

(٣٨) آل عمران: ١٩٥.

(٣٩) الجامع الصحيح. مسلم النيسابوري (دار الفكر. بيروت. لبنان): ٥١/٥.

(٤٠) صحيح ابن حبان. أحمد الطبراني (٣٦٠)، دار الكتب العلمية، ١٩٩٢): ٤٥/١٤.

(٤١) لسان العرب: ٦/٢٦٥، وينظر: مقاييس اللغة: ٣٤٥/٥، ٣٤٦.

(٤٢) ينظر: تأصيل الجذور السامية: ١٣٦.

(٤٣) ينظر: الخصائص: ٢/٢٧٣، ٣٦٠، والمزهر: ٨٩/٢.

(٤٤) محمد: ٤.

(٤٥) الواقعة: ٢.

(٤٦) ينظر: الصحابي: ٣٩٤، و إعراب القرآن الكريم. الدرويش: ٣٩٣/٧.

(٤٧) الحاقة: ٨.

(٤٨) ينظر: المعجم المفصل في علم الصرف: ٣٧٩.

(٤٩) الإسراء: ٤٥.

(٥٠) ينظر: الصحابي: ٣٩٦، و إعراب القرآن الكريم. الدرويش: ٣٦٩/٤.

(٥١) القلم: ٦.

(٥٢) صحيح مسلم بشرح النووي: ٢٠٨/١٠.

(٥٣) الأبين: (سألت يهود خبير، أو سألت اليهود).

(٥٤) المصدر السابق.

(٥٥) كتاب الخراج. لأبي يوسف: ٣٩.

(٥٦) الكتاب: ٨٠/٤، وينظر: المقتضب: ٧٢/١، و ٩٧، و شرح الشافية. الرضي: ٩٨/١، ٩٩.

(٥٧) ينظر: المعجم المفصل في علم الصرف: ٣٧٣.

(٥٨) صحيح مسلم بشرح النووي: ١٥٥/١٠.

(٥٩) المصدر نفسه: ١٥٥/١٠.

(٦٠) المصدر نفسه: ١٥٥/١٠.

(٦١) صحيح مسلم بشرح النووي: ٢٠٦/١٠، ٢٠٧.

(٦٢) يتسيرات لغوية: ١٤٩.

(٦٣) ينظر: المقرّب: ٥٠٦ من ومعاني الأبنية: ٦٩، ٧٠.

(٦٤) ينظر: الكتاب: ٦١١/٣.

(٦٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٠/٤، وما بعدها.

(٦٦) ينظر: الصحابي: ٣٧٥، و المعجم المفصل في علوم اللغة: ٦٦/٢.

(٦٧) ينظر: الكتاب: ٢٨/٤، و المخصّص: ١٥٢/١.

(٦٨) الكتاب: ١٣/٤، و ينظر: شرح الشافية (الرضي): ١٥٥/١.

(٦٩) ينظر: دراسات في فقه اللغة. صبحي الصالح: ٣٣٨، و ينظر: معاني الأبنية: ٧٠، ٦٩.

(٧٠) ينظر: الزوائد في الصيغ في اللغة العربية في الأسماء: ١١٧.

(٧١) ينظر: الصحاح: ١٢٦٦/٣ وما بعدها.

(٧٢) لسان العرب: ٣٢٧/٦.

(٧٣) المصدر السابق: ٥٦/٩، و ٥٧.

(٧٤) أساس البلاغة: ١٢٦.

(٧٥) لسان العرب: ١٧٩/١١.

* أساس البلاغة. أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ). (دار صادر، بيروت، ١٩٧٩).

* أسرار البلاغة في علم البيان. عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ). تح: محمد رشيد رضا. (ط١. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٨م).

* أسس علم اللغة. ماريوباي. تر: د. أحمد مختار عمر. (ط٣. عالم الكتب، ١٩٨١م).

* الاشتقاق. فؤاد حنا ترزي. جامعة بيروت الأمريكية

* إعراب القرآن الكريم. محمود الدرويش (ط٢. مط: سليمان زاده. إيران، ١٤٢٨هـ).

* الإنصاف في مسائل الخلاف. لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)

. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. (ط٢. مط: السعادة، مصر، ١٩٥٥م).

* تأصيل الجذور السامية وأثره في بناء معجم عربي حديث. د. حسام قنوري عبد. (ط١. لبنان، ٢٠٠٧م).

* التطور النحوي للغة العربية. المستشرق الألماني برجستراسر. تر: د. رمضان عبد التواب. (مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢م).

* التفكير اللغوي بين القديم والجديد. د. كمال بشر (دار غريب للطباعة، ٢٠٠٥م).

* الخصائص. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ). تح: محمد علي النجار. (ط٢. مط: دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٢م).

* دراسات في العربية أصولها — مراحلها التاريخية — بنيتها — لهجاتها — علاقاتها بأخواتها الساميات.

(٧٦) المصدر السابق: ٤٩/٩.

(٧٧) أساس البلاغة: ١١٨.

(٧٨) لسان العرب: ٦٧/٩، ٧٧.

(٧٩) أساس البلاغة: ١٥٩.

(٨٠) لسان العرب: ١٢/١٠٣.

(٨١) أساس البلاغة: ٨٦، ٨٧.

(٨٢) لسان العرب: ٧/٢٩.

(٨٣) المصدر السابق: ٣٩١/٩.

(٨٤) أساس البلاغة: ٦٣.

(٨٥) لسان العرب: ٤٠٥/١١، وأساس البلاغة: ٣٠٦، ٣٠٥.

(٨٦) لسان العرب: ٤٠٥/١١، وأساس البلاغة: ٣٠٤.

(٨٧) لسان العرب: ٧/٣٠.

(٨٨) لسان العرب: ٤/١٥٧.

(٨٩) ينظر: أساس البلاغة: ٩١.

(٩٠) لسان العرب: ١١/١٣٣.

(٩١) أساس البلاغة: ٩٥.

(٩٢) لسان العرب: ٧/١٩٩.

(٩٣) المصدر السابق: ٤/٦٩٥، وينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٦١/٢.

(٩٤) ينظر: أسس علم اللغة. ماريوباي: ٤٠ و ما بعدها.

(٩٥) فقه اللغة. د. صبحي الصالح: ٣٤٠، ٣٤١.

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم.

• الكتب المطبوعة:

* أدب الكاتب. لأبي محمد عبد الله مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ). تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. (ط١. مط: السعادة، مصر، ١٩٦٣م).

- * قولفديتريش فيشر. د. سعيد حسن بحيري. (ط ١). مكتبة الآداب. القاهرة. ٢٠٠٦م).
- * دراسات في فقه اللغة. د. صبحي الصالح. (دار العلم للملايين. بيروت. ١٩٨٣م).
- * الدراسات اللغوية، و الصرفية في معجم مقاييس اللغة. عمران عبد الكريم حزام. رسالة ماجستير. كلية الآداب. جامعة بغداد. ١٩٨٨م).
- * دلائل الإعجاز. عبد القاهر الجرجاني. تح: محمد رشيد رضا. (ط ١). دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ١٩٨٨م).
- * الزوائد في الصيغ في اللغة العربية في الأسماء. د. زين كامل الخويسكي. (دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. ١٩٨٥م).
- * شرح شافية ابن الحاجب. رضي الدين الأستربادي (ت: ٦٨٦هـ). تح: المحمدون الثلاثة. (دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ٢٠٠٠م).
- * صاحبني في فقه اللغة و سنن العرب و كلامها. أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ). تح: أحمد صقر. مط: الحلبي. القاهرة. ١٩٧٧م).
- * الصحاح. إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٨هـ) تح: أحمد عبد الغفور عطار. (ط ٤). دار العلم للملايين. ١٩٩٠م).
- * صحيح ابن حبان. أبي القاسم سلمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ). (ط ١). دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ١٩٩٢م).
- * صحيح مسلم بشرح النووي (دار الفكر. بيروت. لبنان).
- * كتاب الخراج لأبي يوسف (ت: ٨٠٣هـ)
- * كتاب سيبويه. لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت: ١٨٠هـ). تح: عبد السلام محمد هارون. (مكتبة الخانجي. القاهرة. ١٩٨٦م).
- * لسان العرب. محمد بن مكرم بن منظور (ت: ٧١١هـ). (دار الكتب العلمية. بيروت. ٢٠٠٣م).
- * اللغة العربية لغة العلوم والتقنية. د. عبد الصبور شاهين (ط ١). دار الإصلاح. الدمام. ١٩٨٣م).
- * مجالس ثعلب. لأبي العباس أحمد بن ثعلب (ت: ٢٩١هـ). تح: عبد السلام محمد هارون. (ط ٣). مط: دار المعارف. القاهرة. ١٩٤٨م).
- * المحكم والمحيط الأعظم. لأبي الحسن علي بن إسماعيل ابن سيدة (ت: ٤٥٨هـ). تح: د. عبد الحميد الهنداوي. (ط ١). دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ٢٠٠٠م).
- * المخصص. ابن سيدة. (ط ١). مط: الأميرية. بولاق. ١٣١٦هـ).
- * المزهري في علوم اللغة وأنواعها. جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ). تح: محمد أحمد جاد المولى و آخرين. (دار إحياء الكتب العربية. صيدا بيروت. ١٩٨٦م).
- * معاني الأبنية في العربية. د. فاضل السامرائي. (ط ١). مط: كلية الآداب. جامعة الكويت. ١٩٨١م). نسخة مكتبة اللغة العربية. بغداد. شارع المتنبى).
- * المعجم المفصل في علم الصرف. راجي الأسمر. (دار الكتب العلمية. ١٩٧٧م).
- * المعجم المفصل في علوم اللغة. د. محمد التونجي و راجي الأسمر. (ط ١). دار الكتب العلمية. بيروت. ٢٠٠١م).
- * المعجم الفهرس لألفاظ القرآن. محمد فؤاد عبد الباقي. (ط ٣). مط: الظهور. إيران

Abstract

IBn Jini (392H.) says: ((when metaphor is used frequently, it becomes areal convention)). Today metaphor economizes verbal effort exerted in generating Powers of Arabic lexis, especially, the semantic expansion by metaphor, the creative verbal generating. This study applies principles of a theory through which the forms of language() are investigated among theirgroup.

This reprentive modal shows the real meaning of association and metaphor and its mechanism of: (Use, in teraction , tenor and context) ;which changes meaning according to expressive needs. It is a semantic expausion that does not break the structure of a word , as the research shows, but associate one without changing the content. In other words, it is possible to re – use forms taken from content of language to ex press new meaning for the limitation of its meters towards what it needs.

For this reason , the research is based on generating systems referring to derivation which leads to the need of user then the forms chosen to show the effect of metaphor in Changing the required reference as a result of the great development in science , and technology ,with the complexity of concepts and modern denotations. Therefore, the research becomes based on a semantic derivational study that enhances the original situation of the stucturs and the effect of use in developing the forms of meaning with the presence of other meanings to enrich language with its means and enrich the speaker with language.

. (١٣٤٨هـ).

* مقاييس اللغة ابن فارس. تح: عبد السلام محمد هارون. (دار الفكر

*المقتضب. لأبي العباس المبرد (ت:٢٨٥هـ). تح: عبد الخالق عضيمة. (ط١. مط: المجلس

الأعلى للشؤون الإسلامية. مصر. ١٨٦٣م).

*المقرب. علي بن مؤمن ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ). تح: فخر الدين قباوة. (ط٥. دار

العربية للكتاب. طرابلس. ١٩٨٣م).

* منهج الدرس النحوي في العالم العربي. د. عطا محمد موسى. (ط١. دار الإسراء للنشر

. الأردن. ٢٠٠٢). نسخة مكتبة اللغة العربية. بغداد. شارع المنتبى.